# المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين إرهاصات النهوض بها ومرافقتها ورهانات تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته

# Small and medium enterprises (SMEs) in Algeria: between the prospects for their advancement and accompaniment, and the stakes of diversifying and promoting the national economy

داود غديري* [1]، فاتح سردوك [2]، مليكة بلفتحي [3]

[1] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة (الجزائر)، مخبر LEZINRU، d.ghediri@centre-univ-mila.dz

[2] جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل (الجزائر)، مخبر LEODD، fateh.serdouk@univ-jijel.dz

[3] جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل (الجزائر)، مخبر LEODD، malika.belfethi@univ-jijel.dz

تاريخ الإرسال:2022/07/23. تاريخ القبول: 2022/11/08 تاريخ النشر: 2023/01/21

**ملخص:**

هدفت هذه الورقة إلى تشخيص واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ودورها في تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته، خلال الفترة الممتدة ما بين 2011-2021، وذلك بتحليل مختلف البيانات الواردة في التقارير السنوية الصادرة لبعض الهيئات الوزارية الجزائرية (وزارة الصناعة والمناجم، وزارة السياحة والصناعة التقليدية).

وقد خلصت الدراسة إلى أن إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني الجزائري وترقيته كان هامشيا؛ وفي إطار دعم وترقية هذا القطاع لأهميته الكبيرة أنشأت الجزائر 17 حاضنة و28 مركز تسهيل، ساهمت في خلق أكثر من 4860 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة، واستحداث أكثر من 27661 منصب شغل خلال الفترة (2011-2021).

**الكلمات المفتاحية:** مؤسسات صغيرة ومتوسطة، حاضنات أعمال، اقتصاد وطني جزائري.

**تصنيف JEL: F1، J23، L26، M13.**

**Abstract:**

*This paper aimed at diagnosing the reality and status of SMEs in Algeria, and their role in diversifying and promoting the Algerian national economy. During the period between 2011-2021, by analyzing the various data contained in the annual reports issued by some Algerian ministerial bodies (Ministry of Industry and Mines, Ministry of Tourism and Handicrafts).*

*The study concluded that the contribution of SMEs to the diversification and promotion of the Algerian national economy was marginal, and in the context of supporting and promoting this sector due to its great importance, Algeria established 17 incubators and 28 facilitation centers, which contributed to the creation of more than 4,860 new small and medium enterprises, and the creation of more than 27,661 jobs During the period (2011-2021).*

**Keywords***: Small and Medium Enterprises; Business Incubators; Algerian National Economy.*

**Jel Classification Codes : F1, J23, L26, M13.**

* المؤلف المرسل

**توطئة (مقدّمة):**

شهد العالم مع بداية القرن الواحد والعشرين جملة من التحولات العالمية السريعة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية الناتجة عن ظاهرة العولمة؛ والتي أصبحت تمثل تحديا كبيرا أمام الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، وهو ما دفع بمتخذي القرار إلى إعادة النظر في هيكلة القطاع المؤسساتي الذي كان يعتمد بدرجة كبيرة على المؤسسات الكبيرة الحجم، التي لم تستطع التحدي أمام هذه التحولات، وهنا كان لابد من التطلع إلى دور آخر للمؤسسات يكون أكثر فعالية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأكثر شمولية، وتساهم بشكل فاعل في تنويع الاقتصاد الوطني للدول، لهذا دعت المؤسسات الدولية والإقليمية المختصة إلى ضرورة وأهمية تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال فتح المجال أمام مبادرة القطاع الخاص الذي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممثل الرئيسي له، لما لها القدرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم والنشاط الاقتصادي اليوم.

ولأن نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المرحلة الأولى من دورة حياتها يحتاج إلى حضانة كالإنسان خلال فترة الطفولة، كونها تفتقر إلى العديد من مقومات النمو الذاتي، فكثير من المؤسسات يصيبها الفشل في أولى مراحل حياتها بسبب انعدام الرعاية "الحضانة"، وهذا بسبب أن آليات الدعم التقليدية عادة ما تنحصر مهمتها في مرحلة واحدة على الأكثر من حياة المؤسسة، أو نشاط واحد كالتمويل أو التسويق. ومن هذا المنطلق برزت حاضنات الأعمال في العقدين الأخيرين كأنسب آلية مستحدثة لتنمية النزعة الريادية، والمساعدة على ترجمة الأفكار إلى بيان اقتصادي على أرض الواقع، من خلال تقديم حزمة متكاملة من آليات الدعم وأشكال المساعدات، بدءًا بدراسات الجدوى ومصادر التمويل، مرورا بالاستشارات الصناعية والتسويقية، وصولا إلى خدمات التسويق والتصدير، كخطوة لحماية هذه المؤسسات من خلال متابعتها ومراقبة نشاطها، داعمة ومشجعة لتفعيل دورها في العملية التنموية واحتوائها وتطوير عملها بالشكل الذي يجعلها ترتقي إلى مكانة المؤسسات الناجحة، ولقد أثبتت حاضنات الأعمال مكانتها في الدول المتقدمة، حيث نجحت في توفير الرعاية والدعم لهذا النوع من المؤسسات وزيادة حظوظها في النجاح ودفع عجلة التنمية وتنويع الاقتصاد الوطني.

- **إشكالية الدراسة:**

أدركت الجزائر ولو بشكل متأخر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الكبير في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ودعم الاقتصاد الوطني وترقيته، مستلهمة ذلك من تجارب الدول المتقدمة الرائدة في هذا المجال، وبغية تحقيق هذا المسعى عملت الحكومة الجزائرية على توفير الإطار الملائم لتنمية هذا النوع من المؤسسات، من خلال إيجاد العديد من الهيئات والهياكل التي تعمل على دعمها، تمثلت في: مشاتل أو حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل (وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 الذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات).

ومن هذا المنطلق، تحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

**ما مدى إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع وترقية الاقتصاد الوطني الجزائري في ظل آفاق النهوض بها ومرافقتها من قِبَل حاضنات الأعمال و/أو مراكز تسهيل المؤسسات؟**

- **فرضيات الدراسة:**

ضمن متطلبات الإجابة على إشكالية الدراسة، وبلوغ الأهداف المسطرة، تم صياغة الفرضيات التالية:

- تولي الجزائر اهتماماً كبيراً بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما لها من دور فعال في تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته؛
- تحظى حاضنات الأعمال/مراكز تسهيل المؤسسات في الجزائر بدعم كبير من طرف الدولة؛
- تُعدّ حاضنات الأعمال/مراكز تسهيل المؤسسات في الجزائر بمثابة هيكلين فعّالين وداعمين للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من النواحي: التمويلية، الفنية، والاستشارية؛
- تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في التنويع الاقتصادي وترقية الاقتصاد الوطني الجزائري.

- **أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب، أولاً، أنها تسلط الضوء على قطاع ساد الاعتقاد بأهميته ودوره الحيوي واعتباره كقاطرة للتنمية وتنويع الاقتصاد الوطني وترقيته لأي دولة، ألا وهو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تكمن أهميتها في القدرة على الإسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. ثانيا، تتطرق إلى إحدى الآليات الحديثة التي لها دوراً رئيساً في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ألا وهي حاضنات الأعمال، التي تعمل على دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مرحلة التأسيس، وذلك عن طريق قيامها بمرافقة المستثمرين الصغار في إنشاء مؤسساتهم من خلال تقديمها لإجراءات الدعم المادي أو الفني، وكذا المتابعة التي تقدمها لباعثي المشاريع لمساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم ونقل أفكارهم الإبداعية في مجال الاستثمار إلى أرض الواقع.

- **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى بلوغ جملة من الأهداف، تتمثل في:

- تبيان الخلفية النظرية لكل من المفاهيم المتعلقة بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحاضنات الأعمال/مراكز تسهيل المؤسسات؛
- تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- الكشف عن مكانة حاضنات الأعمال ومراكز تسهيل المؤسسات في الجزائر، وإبراز دورهما في دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الوقوف على أهم الصعوبات والعراقيل التي تقف حاجزاً أمام النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير حاضنات الأعمال/مراكز تسهيل المؤسسات في الجزائر؛
- إبراز دور ومدى إسهام المشاريع الصغيرة والمتوسطة كتوجه مؤسساتي مُعتمد من طرف الحكومة ووزاراتها الوصية، في تنويع الاقتصاد الوطني الجزائري وترقيته.

- **منهج الدراسة:**

بهدف الإجابة على التساؤل المطروح واختبار فرضيات البحث اتبعنا المنهج الوصفي لاسيما في الشق النظري من الدراسة، وذلك من خلال التحليل البسيط لمختلف المفاهيم المستخدمة، وقد كان المنهج الأكثر استعمالاً؛ بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل الإحصائيات والأرقام لمختلف الجداول أو الأشكال البيانية المستمدّة من مصادرها الأولية والمتمثلة في النشرات الإحصائية المقدمة من طرف وزارة الصناعة والمناجم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال/مراكز التسهيل في الجزائر، إضافة إلى الإحصائيات المنشورة على كل من موقع الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) وموقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية (MTA).

- **الدراسات السابقة:**

توجد العديد من الدراسات السابقة ذات صلة بدراستنا سواءً باللغة العربية أو باللغة الأجنبية، من بينها نذكر الآتي:

- دراسة (**Erdin&Ozkaya,2020**)، بعنوان: " **Contribution of small and medium enterprises to economic development and quality of life in Turkey**" (Erdin & Ozkaya, 2020). هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وجودة الحياة في تركيا. وقد توصلت الدراسة إلى أنّ جودة الحياة وتطور المدن وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لها علاقة وثيقة جدًا بوجود الاستثمارات والشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في تلك المناطق والمدن، إذا أنه بعكس ذلك فستستمر المناطق ذات نوعية الحياة المنخفضة في التخلف عن المدن الأخرى من حيث التنمية؛ كما خلصت الدراسة إلى وجود اختلافات ملحوظة بين شرق وغرب تركيا من حيث مستويات المعيشة ومساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.

- دراسة (**ليلى بن كعكع، 2020**)، بعنوان: "**دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الاقتصاد الوطني**" (بن كعكع، 2020). هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرين، وللتأكد من طبيعة هذه العلاقة ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، عن طريق التعرف على ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتبيان أهميتها في توفير مناصب الشغل والحد من مشكلة البطالة بالجزائر، وكذا قدرتها على رفع الكفاءة

الإنتاجية، ثم الانتقال لتقديم مختلف الجوانب الإحصائية المتعلقة بهذا القطاع، من خلال إبراز وضعية هذه المؤسسات في الجزائر، من حيث توزيعها حسب الطبيعة القانونية والجغرافية، ... الخ، وتطور تعدادها، بالإضافة إلى تطور مناصب الشغل فيها، ومدى تطور مساهمتها في الاقتصاد الوطني وخلق القيمة المضافة. وقد خلصت هذه الدراسة إلى حقيقة مفادها أنّ واقع وأهمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية كان هامشيا، حيث بينت الدراسة محدودية هذا القطاع في توفير مناصب الشغل ببعض المناطق في الجزائر، بالرغم من توفرها على إمكانيات وموارد جاهزة، خاصة الفلاحية والسياحية، وكذا توفر قانون الاستثمار الذي يشجع ويسهل إعادة تأهيل وهيكلة هذا القطاع بما يتماشى مع الإصلاحات الأخيرة.

- دراسة (**Lukeš M. et al, 2018**)، بعنوان: " **Do business incubators really enhance entrepreneurial growth? Evidence from a large sample of innovative Italian start-ups**" (Lukeš, Longo, & Zouhar, 2018). بحثت هذه الدراسة في الآثار قصيرة المدى وطويلة المدى لحاضنات الأعمال على أداء الشركات الناشئة المبتكرة من حيث عائدات المبيعات وخلق فرص العمل. حيث تمت متابعة عينة كبيرة قدرت بـ 2544 شركة ناشئة إيطالية مبتكرة، تم احتضان 606 منها، على مدى فترة تصل إلى ست سنوات. وقد خلصت النتائج إلى وجود تأثير سلبي كبير لمرافقة الحاضنة للشركة الناشئة على إيرادات المبيعات وعدم وجود تأثير كبير للحضانة على خلق فرص العمل وذلك على المدى القصير؛ تشير النتائج أيضًا إلى أن التأثير السلبي المبدئي للحضانة على إيرادات المبيعات يتحول إلى تأثير إيجابي على المدى الطويل. أيضا تم إجراء مزيد من التحليل لقياس تأثير خصائص الحاضنة، من حيث الملكية والشهادة والحجم على نمو الشركات الناشئة المستأجرة، ولكن تبين أن هذه التأثيرات لا تذكر.

- دراسة (**حبيبة مداس وفتحية كحلول، 2017**)، بعنوان: "**استراتيجية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبرامج الراعية لها في الجزائر**" (مداس و كحلول، 2017).حاولت هذه الدراسة استعراض استراتيجية الدعم والتطوير الشاملة التي اتبعتها الجزائر في سبيل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والخروج بالاقتصاد الجزائري من حلقة قطاع المحروقات وتنويع مصادر الإيرادات. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنّه نظرا للأهمية البالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في مختلف اقتصاديات العالم، حاولت الحكومة الجزائرية دعمها وتطويرها بشتى الطرق، وذلك بإنشاء العديد من الوكالات ومراكز التسهيل والمشاتل الكفيلة بدعم نموها، وإنشاء صناديق لضمان القروض المقدمة لها، ولذلك بدأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 2001 بالبروز والنمو المتواصل، على عكس المؤسسات العمومية التي انخفض عددها من سنة إلى أخرى، وهو ما يثبت التوجه الاقتصادي للدولة نحو السوق وتشجيع القطاع الخاص، لكن ورغم كل المجهودات المبذولة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في التنمية، فإنها لا تزال دون المستوى المنشود، حيث لوحظ أنّ أغلب هذه المؤسسات تنشط في مجال الخدمات والتجارة وقطاع البناء والأشغال العمومية، بينما يقل نشاطها في قطاع الصناعة أساس التنمية الاقتصادية، الأمر الذي انعكس سلبا على دورها في زيادة الإنتاج وتنمية الصادرات، لكن ذلك لا ينفي الدور الكبير الذي لعبته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في توفير مناصب العمل والتقليل من حدة البطالة..

- دراسة (**Karadag, 2015**)، بعنوان: "**The Role and Challenges of Small and Medium-sized Enterprises (SMEs) in Emerging Economies: An Analysis from Turkey**" (Karadag, 2015). هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات الناشئة، حيث طبقت الدراسة في تركيا، وأيضا عرض أهم العوامل التي تعوق نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في تركيا. وقد خلصت الدراسة إلى أنّ المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم تعتبر من أبرز الجهات الفاعلة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي تركيا، تعتبر أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة أعلى نسبيًا، ليس فقط بسبب حصتها الضخمة في الاقتصاد، والتي تصل إلى 99.9٪ من جميع الشركات المسجلة، ولكن أيضًا بسبب وظيفتها الأساسية في تنويع وترقية الاقتصاد التركي المتميز بالديناميكية والاضطراب؛ كما توصلت الدراسة إلى الكشف عن العديد من العراقيل والمشاكل التي تحد من فعالية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولعل أبرزها صعوبة الوصول إلى قواعد البيانات القطاعية الرسمية

الموثوقة والمحدثة، وضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية أمام المنافسة العالمية الشرسة، كذلك صعوبة توفير أموال كافية بتكاليف وضمانات أقل، ناهيك عن افتقار العديد من المستثمرين الناشئين للكفاءات والمهارات التسييرية والفنية والمتعلقة بريادة الأعمال.

- دراسة (**جيلالي بوشرف وفوزية بوخبزة، 2014**)، بعنوان: "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني**" (بوشرف و بوخبزة، 2014). هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإسهامها في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري، وتبيان وتفسير بعض المسائل الأساسية الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، كمسألة التمويل، التشغيل، والإصلاحات الاقتصادية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنّه رغم التوجه الحثيث للدولة الجزائرية نحو الاهتمام بإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ووضعها العديد من البرامج التأهيلية لهذه المؤسسات، وإنشائها العديد من المراكز والهيئات الداعمة والمرافقة، إلا أنّ الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على مصدر واحد للدخل وهو النفط، بينما لا تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا بنسبة هامشية في الصادرات والتنويع الاقتصادي.

- دراسة (**ميسون محمد القواسمة، 2010**)، بعنوان: "**واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية** " (القواسمة، 2010). سعت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع حاضنات الأعمال في الضفة الغربية بفلسطين وتحديد الدور الذي تلعبه في دعم المشاريع الصغيرة، من خلال تقديم العديد من الخدمات التي تحتاج إليها. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنّ هذه الخدمات كانت متدنية، ولا تعمل على دعم المشاريع الصغيرة بشكل كبير، وهذا عائد إلى نقص الخبرة في هذا المجال وانخفاض الإمكانيات المتوفرة لديها، وهذا ما يمكن أن يسبب لها الفشل في بداية نشأتها.

**التعقيب على الدراسات السابقة:**

القيمة العلمية المضافة التي أتت بها هذه الدراسة تتمثل في أنّها عالجت موضوعًا جد حساس ألا وهو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة الجزائر، والتي تعتبر من الدول السائرة في طريق النمو في شمال إفريقيا، والتي تسعى جاهدة منذ أواخر الثمانيات في تفعيل دور هذا القطاع، لما له من دور فعال في دفع عجلة النمو وتحقيق التنمية في مختلف اقتصاديات العالم؛ وقد عالجت الورقة هذا الموضوع من زاويتين: الزاوية الأولى، ركزت على إيجاد أفضل الآليات لبعث ودعم هذا النوع من المؤسسات، وهذا الدور كان مرهوناً بالدعم المعنوي والمادي التي تقدمه حاضنات الأعمال/مراكز تسهيل المؤسسات؛ أمَّا الزاوية الثانية، فقد ركزت على تحديد الدور الحاسم ومدى إسهام قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته، بغية الخروج من تبعات الريع النفطي وصدمات أسعاره.

## 1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها في الجزائر:

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة تبيان الخلفية النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تشخيص واقع ومكانة هذه الأخيرة في الاقتصاد الجزائري.

### 1.1. الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أفرزت التحولات الاقتصادية الدولية نمطًا جديدًا في مجال الأعمال، يتمثل مضمونه في تزايد الأهمية النسبية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لما لها من دور محوري في دفع عجلة النمو الاقتصادي لكل دولة (Manzoor, Wei, & Siraj, 2021, p. 1)، حيث تعدُّ المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للعديد من الاقتصادات التي تقدم خدماتها في جميع أنحاء العالم، لمساهمتها في توليد الدخل وفرص العمل لعدد كبير من الناس حول العالم (Shafi, Liu, & Ren, 2020, p. 1)، وبالتالي تساعد ذوي الدخل المنخفض والمتوسط كمصدر لكسب العيش والتخفيف من حدة الفقر (Chatterjee & Kumar Kar, 2020, p. 2).

ولهذا فقد عكفت معظم الدول باختلاف قدراتها، على تخصيص امتيازات خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشريعاتها وقوانينها المرتبطة بالتجارة والاستثمار ... وغيرها.

#### 1.1.1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قبل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجب التعريف بالمؤسسة الاقتصادية عموما، حيث يعرفها ناصر دادي عدون (1998) بأنها: "كل تنظيم اقتصادي مستقل مالي في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل إنتاج أو تبادل سلع وخدمات

مع أعوان اقتصاديون آخرون، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز الزماني والمكاني الذي يوجد فيه، وتبعا لحجم ونوع النشاط" (دادي عدون، 1998، صفحة 12).

أما تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تعدّدت التعريفات المقدّمة، ويمكن إرجاع صعوبة وضع تعريف محدد ودقيق لها إلى التركيبة المعقدة لهذا القطاع وإلى طبيعة النظرة التي تتبناها الأطراف المهتمة به، وكذلك اختلاف الأماكن ومجالات النشاط وغيرها، ومن بين أهم التعريفات المقدّمة نذكر:

- **تعريف البنك الدولي (WB)**: يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة (03) أنواع، يمكن حصرها في النقاط التالية (مهديد و عامر، 2016، صفحة 51):
  - المؤسسة المتناهية الصغر: وهي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100 ألف دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100 ألف دولار أمريكي؛
  - المؤسسات الصغيرة: وهي التي تضم أقل من 50 موظف، وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 3 ملايين دولار أمريكي؛
  - المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أمّا كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.
- **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية (USA)**: حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: "ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها أو إدارتها بطريقة مستقرة، حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه " (رقاني، 2013، صفحة 8). وقد تم تحديد مفهوم (م ص م) بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال، كالآتي (مهديد و عامر، 2016، صفحة 49): المؤسسات الخدماتية والتجارة بالتجزئة: من 01 إلى 05 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية؛ مؤسسات التجارة بالجملة: من 05 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية؛ المؤسسات الصناعية: عدد العمال 250 عامل أو أقل.
- **تعريف الاتحاد الأوروبي**: قبل سنة 1996 حاول المجتمع الأوروبي تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس عدد العمال كالآتي: المؤسسات الصغيرة جدا: عدد عمالها من 1 إلى 9 عمال، المؤسسات الصغيرة: من 10 إلى 99 عامل، المؤسسات المتوسطة: من 100 إلى 499 عامل. أمّا في سنة 1996 وما بعدها فعُرّفت على أنها: "المؤسسات التي تشغل أقل من 250 عامل أو تلك التي رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون يورو، والتي تراعي مبدأ الاستقلالية وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت 25 %" (شعباني، 2008، صفحة 63).
- **تعريف المشرع الجزائري**: اعتمد المشرع الجزائري في تعريف المؤسسات الصغيرة على تعريف الاتحاد الأوروبي، حيث استند في القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 2017/01/10 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية السنوية، والجدول التالي يوضح طريقة التصنيف (محمد و بن يعقوب، 2003، صفحة 26).

**جدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري.**

| المؤسسة | عدد العمال | رقم الأعمال | مجموع الميزانية السنوية |
|---|---|---|---|
| مؤسسة صغيرة جدا (TPE) | من 1 إلى 10 | لا يتجاوز 40 مليون دينار | لا يتجاوز 20 مليون دينار |
| مؤسسة صغيرة (PE) | من 10 إلى 49 فرد | من 40 الى 400 مليون دينار | من 20 الى 200 مليون دينار |
| مؤسسة متوسطة (ME) | من 50 إلى 249 فرد | من400 الى 4000 مليون دينار | من 200 إلى 1000 مليون دينار |

**المصدر**: (القانون رقم 17-02، 2017، صفحة 6).

وهذا التصنيف يتوافق إلى حد بعيد مع التصنيف الذي قدمه الاتحاد الأوربي (European Union)، وأيضا المشرع التركي (Karadag, 2015, p. 180). ويرى Karadag H. (2015) أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام هي: "مؤسسات ذات

حصة صغيرة نسبيًا من السوق، يديرها مالكوها أو المالكون الجزئيون بطريقة شخصية، وليس من خلال هيكل إداري رسمي؛ وتتصرف كيانات منفصلة، بمعنى أنها لا تشكل جزءًا من مؤسسة أو مجموعة كبيرة" (Karadag, 2015, p. 180).

### 2.1.1. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلافها من الخصائص، ما يؤهلها لأن تلعب دورا مهما في اقتصاديات العالم؛ ويمكن تلخيص هذه الخصائص كما يلي (عثمان، 2008، صفحة 60؛ مهديد و عامر، 2016، الصفحات 53-54):

- **سهولة الإنشاء:** فهي لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، كما أنَّ إجراءات تكوينها تكون مبسَّطة، ولدى نجد هذا النوع منتشر بكثرة في معظم دول العالم (99% من مجموع الشركات) (Ndubisi, Zhai, & Lai, 2020, p. 7)؛
- **الفعالية في التسيير:** تتَّبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب طرق للتسيير لا تتميز بالتعقيد بل بالسهولة فيما يخص الهيكل التنظيمي، كما يمكن لهذه المؤسسات من استخدام أساليب التسيير الحديثة خاصة الإدارة بالتجول، المشاركة، وتستطيع الإدارة المسيِّرة أن تطبق كل ما يتعلق بمقولة "الصغير أجمل" و " الصغير فعال" (أبو ناعم، 2002، صفحة 19)؛
- **الكفاءة الاقتصادية:** إنّ تلاشي الفروق الناتجة عن ميزة الحجم الاقتصادي التي تستفيد منها المؤسسات الكبرى، مكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من العمل بكفاءة مثل المؤسسات الكبرى (Asai, 2019, p. 298)، حيث أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تسمح بتحسين القدرة التنافسية للأعمال، وإنشاء عمليات أكثر كفاءة، وزيادة إنتاجية الشركة تكون بين 30٪ و40٪ (Rojas, Arias, & Renteria, 2021, p. 189)؛
- **تقديم منتجات وخدمات جديدة:** ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، تساهم المؤسسات الصغيرة بشكل فعال في نمو الاقتصاد من خلال تبنيها وتشجيعها للاختراعات (تنفق ما يقارب 95% من التكاليف في البحث والتطوير)، حيث أن 98% من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة كانت نقطة انطلاقة للمؤسسات الصغيرة؛
- **توفير الوظائف الجديدة:** تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توفير العمل للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبيرة، وبالتالي تؤدي إلى التخفيف من الفقر (Manzoor, Wei, & Siraj, 2021, p. 1)؛
- **توفير احتياجات المؤسسات الكبيرة:** تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سندا أساسيا للمؤسسات الكبيرة، فهي من خلال التعاقد من الباطن تقِيم ارتباطات وثيقة بالمؤسسات الكبيرة، سواءً المحلية أو الخارجية. فإلى جانب دورها كمورد، فهي تقوم بدور الموزعين وتقديم خدمات ما بعد البيع الخاصة بالعملاء، وعادة ما تبني المؤسسات الكبيرة استراتيجيتها بالاعتماد على الموردين الخارجيين الصغار، والذين يتصفون بدرجة عالية من الاعتمادية والمرونة؛
- **تقديم السلع الخاصة:** إن تلبية الحاجات الخاصة بالمستهلك لا تتم عبر المؤسسات الكبيرة، فهناك طلبات خاصة جدا بالمستهلك، لا تلبيها المؤسسات الكبرى لاعتمادها على الأنشطة التي تحقق وفرات الإنتاج الكبير، وبالتالي يجد المستهلك نفسه أمام مؤسسات صغيرة تقوم بتوفير هذه الخدمات.

### 3.1.1. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد العالمي والاقتصاديات الناشئة:

إنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول، سواء أكان ذلك في الدول المتقدمة أم الناشئة. ويمكن حصر أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر ثلاثة (03) أطراف فاعلة في الاقتصاد، وهي (بن نعمان، 2016، الصفحات 490-492):

- **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر الاقتصاد الوطني:** تتجلى في النقاط التالية:
  - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة لابد منها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية لكل دولة، فلا يمكن إقامة مشاريع صناعية عملاقة دون الحاجة للعديد من المصانع المتوسطة والصغيرة لتزويد المصانع الكبيرة بالخامات والمنتجات الوسيطة، كما أن المؤسسات الكبيرة لا تستطيع تسويق منتجاتها إلا في ظل وجود مؤسسات تجارية صغيرة تقوم بتسويق وتوزيع المنتجات في مختلف المناطق الجغرافية؛

- تتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر عند التكامل مع المؤسسات الكبيرة، وذلك من خلال التعاقد من الباطن بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونجد ذلك من خلال سلاسل التوريد، وسلاسل القيمة العالمية والذي يعتمد مفهومها على قيام الدول بالتخصص الرأسي في مرحلة محددة من مراحل الإنتاج المختلفة؛
- تساهم في تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، من غذاء وسكن وكساء ومنتجات أخرى كثيرة، تساهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. كما تساهم في التنوع الثقافي، من خلال الحفاظ على خصوصيات الأقليات والشعوب؛
- ارتفاع ناتج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يؤدي إلى ارتفاع الناتج الوطني الإجمالي وزيادة متوسط الدخل، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة. كما أنها تدعم سياسة إحلال الواردات، وبذلك تدعم تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

- **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر أصحابها:** يمكن حصرها فيما يلي:

- تحقيق ثروة مالية: إذا ما تم تسيير المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة بكفاءة، يستطيع صاحب المؤسسة تحقيق ربح يكون أضعاف ما يمكن أن يحصل عليه الفرد من العمل لدى الآخرين؛
- الاستقلالية: حيث تتيح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الفرصة لصاحبها (المستثمر) تنفيذ أفكاره، وأيضا استقلالية الإدارة دون العمل تحت رئاسة أفراد آخرين (أرباب عمل)؛
- الاستقرار والأمان: توفر المؤسسة المتوسطة أو الصغيرة لصاحبها فرصة عمل مثمرة ومباشرة، دون الحاجة إلى البحث عن وظيفة في زمن زادت فيه البطالة؛
- إثبات الذات: من أهم حاجات الإنسان المتعددة التي يسعى لتحقيقها –حسب سلم أبراهام ماسلو للحاجات–، إثبات أو تحقيق ذاته في القدرة على النجاح، ليكون من صفوة رجال الأعمال الرائدين.

- **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر جهات التمويل:** يمكن إيجازها في النقاط الموالية:

- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوقا جديدة وكبيرة لجهات التمويل، من بنوك وبورصات ومؤسسات مالية، حيث يساهم تمويلها في توزيع مخاطر التمويل، وتنويع المحفظة المالية؛
- تنويع قاعدة العملاء، والمساعدة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتنمو وتصل إلى مرحلة المؤسسات الكبيرة.

### 2.1. واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول السائرة في طريق النمو، لذلك فهي تواجه العديد من التحديات المتعلقة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنّه رغم ذلك شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة (بدايةً من أواخر الثمانينات، لاسيما بعد إصدار القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية رقم 88-01)، هذا التطور لم يكن وليد الصدفة، بل كان نِتاجاً لجهود الدولة المبذولة في إطار تهيئة الجو الملائم لهذا النوع من المؤسسات. والجدول الموالي يوضّح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب حجمها خلال الفترة (2011-2021)، وذلك وفقا لبيانات النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم:

**جدول رقم (02): النمو التراكمي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب حجمها خلال الفترة (2011-2021).**

| السنوات | مؤسسة صغيرة جدا (TPE) | | مؤسسة صغيرة (PE) | | مؤسسة متوسطة (ME) | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | (%) | العدد | (%) | العدد | (%) | |
| 2011 | 630497 | 95.63 | 25647 | 3.89 | 3165 | 0.48 | 659309 |
| 2012 | 683572 | 96.03 | 24844 | 3.49 | 2206 | 0.48 | 711832 |
| 2013 | 755259 | 97.10 | 20145 | 2.59 | 2412 | 0.31 | 777816 |
| 2014 | 824617 | 96.78 | 24113 | 2.83 | 3320 | 0.39 | 852053 |
| 2015 | 907656 | 97.12 | 24054 | 2.57 | 2855 | 0.31 | 934569 |

| 1022621 | 0.31 | 3170 | 2.57 | 26281 | 97.12 | 993170 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1074503 | 0.4 | 4094 | 2.6 | 28288 | 97 | 1042121 | 2017 |
| 1141863 | 0.4 | 4567 | 2.6 | 29688 | 97 | 1107607 | 2018 |
| 1193339 | 0.4 | 4773 | 2.6 | 31027 | 97 | 1157539 | 2019 |
| 1231073 | 0.4 | 4923 | 2.6 | 31979 | 97 | 1194171 | 2020 |
| 1267220 | 0.4 | 5011 | 2.6 | 32771 | 97 | 1229438 | *2021 |

**Source** : (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2011-2021).

ولإبراز مقارنة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها خلال سنة 2021 بشكل أفضل، تم الاستعانة بالشكل البياني أدناه:

**الشكل (01): المقارنة بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب حجمها لسنة 2021.**

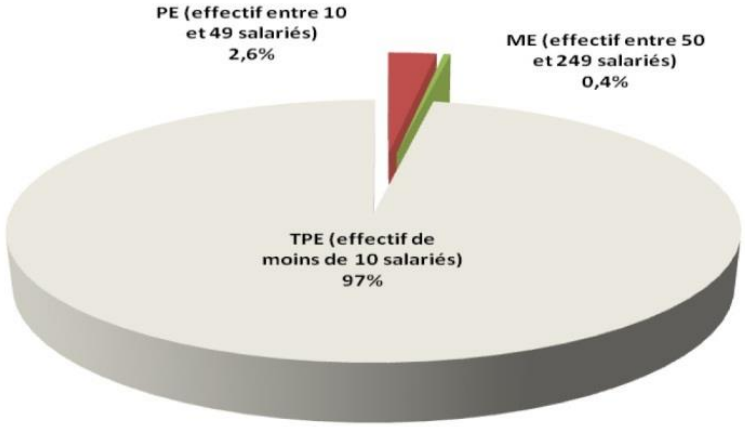


**Source** : (Ministère de l'Industrie et des Mines)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) /الشكل رقم (01) أن تعداد المؤسسات الصغيرة جدا تستحوذ على النسبة العظمى مقارنة بباقي المؤسسات، حيث يرتكز عليها النشاط الاقتصادي في الجزائر بنسبة 97%، تليها في المرتبة الثانية المؤسسات الصغيرة بنسبة 2.6%، لتأتي في ذيل الترتيب المؤسسة المتوسطة والتي تمثل نسبة ضئيلة جدا في الاقتصاد الجزائري تقدر بـ 0.4%.

ويمكن تفسير ذلك أن المؤسسات المصغرة لا تحتاج إلى رأس مال كبير، إضافة أنها تسيَّر من طرف عددٍ قليل من العمال، ولا تحتاج إلى مواد أولية ضخمة ومعدات إنتاج ذات تكنولوجية عالية، بل يكفي أن تسير بمواد خام محلية رخيصة الثمن ومعدات عمل بسيطة، ومن بين أهم الأنشطة التي تعمل تحت هذا النوع من المؤسسات: صناعات الحرف، وشركات البيع بالجملة والتجزئة، ...الخ.

**جدول رقم (03): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب شكلها القانوني خلال الفترة (2011-2021).**

| البيان | القطاع الخاص | | القطاع العام | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| | أشخاص معنوية | أشخاص طبيعية | | |
| 2011 | 538642 | 120095 | 572 | 659309 |
| 2012 | 580881 | 130394 | 557 | 711832 |
| 2013 | 635090 | 142169 | 557 | 777816 |
| 2014 | 496989 | 159960 | 542 | 852053 |
| 2015 | 537901 | 396136 | 532 | 934569 |
| 2016 | 575906 | 446325 | 390 | 1022621 |
| 2017 | 609344 | 464892 | 267 | 1074503 |

| 1141863 | 261 | 498109 | 643493 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| 1193339 | 243 | 521829 | 671267 | 2019 |
| 1231073 | 229 | 689383 | 541461 | 2020 |
| 1267220 | 225 | 709571 | 557424 | *2021 |

*: السداسي الأول من عام 2021.

**Source** : (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2011-2021).

ولتوضيح نتائج الجدول أكثر تم ترجمة البيانات الجدولية في الشكل البياني الموالي:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في تزايد مستمر طوال سنوات الدراسة، حيث شهدت سنة 2019 خلق أو استحداث 557424 مؤسسة تابعة للأشخاص المعنوية، أي بزيادة تقدر بنسبة 3.5% مقارنة بسنة الأساس 2011، كما سجل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص (أشخاص طبيعيون) قفزة نوعية وتطور كبير قدر بأكثر من 500.9 % سنة 2021 مقارنة بسنة الأساس 2011، وهذا راجع إلى تسهيل إجراءات تأسيسها من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعة من جهة ثانية، حيث يستحوذ القطاع الخاص على نسبة 97.97 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما بالنسبة للمؤسسات التابعة للقطاع العام، فقد شهد تراجع في عدد مؤسساته من سنة إلى أخرى، وهذا راجع إلى عمليات الخصخصة التي انتهجتها الدولة الجزائرية، حيث يساهم هذا القطاع بنسبة ضئيلة جدا تقدر بـ 2.03 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**جدول رقم (04): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2011-2021).**

| البيان | الزراعة | | محروقات، الطاقة، المناجم | | البناء والأشغال العمومية | | الصناعة | | الخدمات | | الصناعات التقليدية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | (%) | العدد | (%) | العدد | (%) | العدد | (%) | العدد | (%) | العدد | (%) |
| 2011 | 4006 | 1.02 | 1956 | 0.5 | 135752 | 34.7 | 63890 | 16.3 | 186157 | 47.5 | - | - |
| 2012 | 4277 | 1.02 | 2052 | 0.49 | 142222 | 33.9 | 67517 | 16.1 | 204049 | 48.6 | - | - |
| 2013 | 4616 | 1 | 2259 | 0.49 | 150910 | 32.9 | 73037 | 15.9 | 228592 | 49.8 | - | - |
| 2014 | 5038 | 1.01 | 2439 | 0.49 | 159775 | 32.2 | 78108 | 15.7 | 251629 | 50.6 | - | - |
| 2015 | 5805 | 0.77 | 2647 | 0.35 | 168595 | 22.3 | 83862 | 11.1 | 277524 | 36.7 | 217142 | 28.7 |
| 2016 | 6311 | 0.78 | 2770 | 0.34 | 174876 | 30.3 | 89694 | 11.1 | 302645 | 52.5 | 235242 | 28.9 |
| 2017 | 6687 | 0.78 | 2890 | 0.34 | 179326 | 30.3 | 95010 | 11.2 | 325698 | 52.5 | 242322 | 28.4 |
| 2018 | 4168 | 0.46 | 2985 | 0.33 | 185137 | 30.3 | 99938 | 11.1 | 348526 | 52.5 | 260652 | 28.9 |
| 2019 | 7481 | 0.79 | 3066 | 0.32 | 190170 | 30.3 | 103693 | 10.9 | 367100 | 52.5 | 274554 | 29.0 |
| 2020 | 7690 | 0.62 | 3115 | 0.25 | 193964 | 30.3 | 106121 | 8.62 | 631459 | 52.5 | 288724 | 23.5 |
| *2021 | 7909 | 0.62 | 3199 | 0.25 | 197937 | 30.3 | 108762 | 8.58 | 651225 | 52.5 | 298188 | 23.5 |

*: السداسي الأول من عام 2021.

**Source** : (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2011-2021).

ولتوضيح نتائج الجدول أكثر، تم ترجمة البيانات الجدولية في الشكل البياني الموالي:

**الشكل (02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2011-2021).**

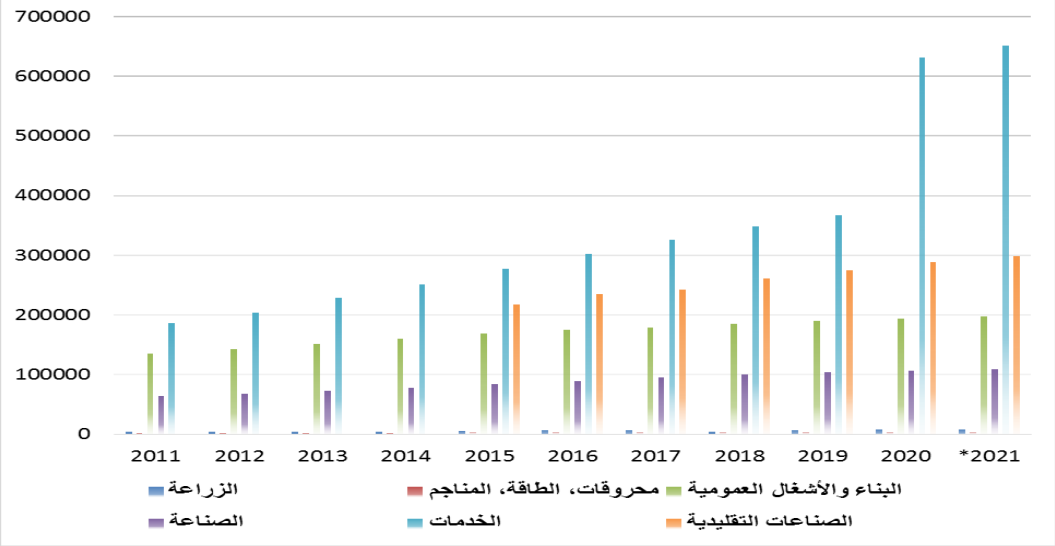


**المصدر**: بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (04).

من قراءة بيانات الجدول رقم (04) ومن الشكل رقم (02) نلاحظ جلياً أنّ قطاع الخدمات استحوذ على قرابة 49.85% من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الشيء الذي تبرزه مراهنة الدولة الجزائرية على دعم القطاع الخدماتي بكافة تخصصاته لما له من عوائد كبيرة على المدى القصير والمتوسط وحتى الطويل، كالسياحة التي تزخر الجزائر بمقوماتها، وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ يليه في المرتبة الثانية والثالثة والرابعة كل من قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الصناعات التقليدية، وقطاع الصناعة بنسبة 30.71%، 17.37% و12.41% على التوالي، يليهم قطاع الزراعة بنسبة ضئيلة جدا قدرت بـ 0.81%، ليأتي قطاع المحروقات والمناجم في المرتبة الأخيرة بنسبة شبه منعدمة قدرت بـ 0.38%، وذلك راجع لاستحواذ الدولة على هذا القطاع وتأميمها له باعتباره من القطاعات الاستراتيجية.

**جدول رقم (05): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات خلال الفترة (2011-2021).**

| البيان | الشمال | | الهضاب العليا | | الجنوب | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | (%) | العدد | (%) | العدد | (%) |
| 2011 | 391500 | 59.38 | 200499 | 30.41 | 67250 | 10.2 |
| 2012 | 421902 | 59.27 | 217394 | 30.54 | 72536 | 10.19 |
| 2013 | 535604 | 68.86 | 173609 | 22.32 | 68603 | 8.82 |
| 2014 | 344405 | 69.3 | 108912 | 21.91 | 73672 | 8.79 |
| 2015 | 373337 | 69 | 118039 | 22 | 46525 | 9 |
| 2016 | 400615 | 69.56 | 125696 | 21.83 | 49595 | 8.61 |
| 2017 | 424659 | 69.69 | 133177 | 21.86 | 51508 | 8.45 |
| 2018 | 447817 | 69.59 | 141465 | 21.98 | 54211 | 8.42 |
| 2019 | 830438 | 69.59 | 262340 | 21.98 | 100561 | 8.43 |
| 2020 | 856779 | 69.59 | 270736 | 21.99 | 103558 | 8.42 |
| *2021 | 881732 | 69.58 | 278915 | 22 | 106573 | 8.40 |

*: السداسي الأول من عام 2021.

**Source** : (Ministère de l'Industrie et des Mines).

من خلال معطيات الجدول رقم (05) يتبيّن أن المنطقة الشمالية للجزائر نالت حصة الأسد، حيث تضم أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بنسبة تقدر بـ 59.38 % من المجموع الإجمالي خلال سنة 2011، وهي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى بمعدل سنوي متوسط يتراوح ما بين 6 و8 % خلال سنوات الدراسة، هذا راجع لطبيعة المنطقة التي تتوفر على مناخ ملائم وبنية تحتية مهيأة (طرق، موانئ، مطارات، شبكات الاتصال، قنوات المياه، ...الخ) تجعل عملية الاستثمار فيها أكثر جاذبية؛ وتأتي بعدها في المرتبة الثانية منطقة الهضاب العليا بنسبة 30.41% سنة 2011، حيث يتبيّن أنها أيضا تتطور من سنة لأخرى بنسب تتراوح ما بين 6 % و 8% سنويا؛ أمَّا منطقة الجنوب فجاءت في ذيل الترتيب مشتملة على 10.2% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عام 2011، حيث تبيّن أنّ عددها في تزايد مستمر من سنة لأخرى ولكن بمعدل منخفض جدا لا يتعدى 2% سنويا، وهذا راجع لصعوبة التضاريس وقساوة المناخ والافتقار إلى البِنى التحتية، كما أنّ أغلب المناطق الصحراوية مصنّفة ضمن مناطق الظل والتي تنعدم فيها التنمية.

كما أنّ ما يلفت النظر خلال سنة 2019 هي القفزة النوعية لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظرف سنة واحدة، حيث زاد عددها بالضعف في جميع الجهات، وهذا يعود لزيادة اهتمام الدولة بهذا النوع من المؤسسات، وأيضا منح العديد من المزايا الضريبية والإعانات البنكية للمستثمرين الخواص بموجب قانون الاستثمار الصادر عام 2016، حيث ثم إلغاء قاعدة الشراكة الدنيا (49%-51%) على الاستثمارات الأجنبية، والتي أُقرَّ بها في قانون المالية 2020 وبعدها بموجب قانون الاستثمار لعام 2021 (خلاف، 2021، صفحة 89)، ناهيك عن زيادة الوعي المقاولاتي لهؤلاء الآخرين، لاسيما بعد ربط الجامعة بالقطاع الاقتصادي.

**2. حاضنات الأعمال ودورها في بعث ومرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

تعدُّ حاضنات الأعمال مجموعة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة، التي توفرها مؤسسة ذات كيان قانوني، لديها الخبرات اللازمة والقدرة على الاتصالات والحركة الضرورية لنجاح مهامها؛ وتقدم حاضنات الأعمال خدمات للأفراد الذين يملكون مواهب العمل الحر، والذين يرغبون البدء بإقامة مؤسساتهم الصغيرة، بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق، ويشترط على المؤسسات المحتضِّنَة ترك الحاضنة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة.

ولقد أثبتت حاضنات الأعمال أنها وسائل مفيدة في معالجة البطالة، ونشر الاقتصادات، وتوليد الثروة في العديد من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك من خلال تقديم المساعدة والتمويل في الوقت المناسب للمشاريع الجديدة (Al-edenat & Al hawamdeh, 2020, p. 4).

**1.2. ماهية حاضنات الأعمال:**

**1.1.2. تعريف حاضنات الأعمال:**

إن فكرة الحاضنة مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال بها، ممن يحتاجون فور ولادتهم إلى دعم ومساندة أجهزة متخصصة تساعدهم على تخطي صعوبات الظروف المحيطة بهم، والتي يحتاجون فيها إلى رعاية خاصة، ثم يغادر الوليد الحاضنة بعد أن يمنحه أخصائيو الرعاية الطبية شهادة تؤكد صلابته وقدرته على النمو والحياة الطبيعية وسط الآخرين؛ كذلك فإن المؤسسات الجديدة في مراحل تأسيسها الأولى تحتاج إلى حضانة ورعاية، فهي تفتقر إلى المقومات التي تسمح لها بالنمو بصورة ذاتية، ولذلك فإن العديد من المؤسسات تفشل في مراحل انطلاقها الأولى، بسبب عدم توفر آليات تزودها بمقومات البقاء والنمو.

وتعرف الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال "National Business Incubation Association " (NBIA) حاضنات الأعمال بأنها: "أداة للتنمية الاقتصادية مصممة لتسريع نمو ونجاح منشآت الأعمال، من خلال منظومة من مصادر وخدمات دعم ومساندة الأعمال، والهدف الرئيسي لحاضنات الأعمال هو إنتاج مؤسسات ناجحة، تترك الحاضنة المؤسسة المحتضنة قادرة ماليا على النمو والاستمرار" (قرود و كزيز، 2018، صفحة 72).

وحسب منظمة الاسكوا " ESCWA " فإن حاضنات الأعمال عبارة عن: "حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة التي توفرها لمرحلة محددة من الزمن، فهي بذلك مؤسسة قائمة لها كيانها القانوني ولها خبرتها وعلاقاتها للرياديين الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الصغيرة، بهدف تخفيف أعباء وتقليص تكاليف مرحلة الانطلاق" (معراج، 2004، صفحة 35).

ووفقاً لـ Allen and Rahman (1985) فإن حاضنة الأعمال: "مركز تساعد الشركات الناشئة على النمو في مراحلها الأولى، من خلال توفير مساحة إيجار، ومكتب مشترك، وتقديم المساعدة حول الأعمال التجارية والخدمات استشارية" (Albort-Morant & Ribeiro-Soriano, 2016, p. 1775).

أما Allen & McCluskey (1990) فقد عرّفا حاضنة الأعمال بأنها: "منشأة توفر مساحة ميسورة التكلفة، وخدمات مكتبية مشتركة، ومساعدة في تطوير الأعمال في بيئة مواتية لإنشاء مشاريع جديدة، ومساعدتها على البقاء والنمو المبكر"، وبحسبهما توفر حاضنة الأعمال بيئة خاضعة للرقابة من أجل المساعدة في التصور، والتفقيس، والتطوير المبكر للمؤسسات الجديدة، إنها تقدم إيجارات ميسورة التكلفة، وخدمة مريحة، ومساعدة في الأعمال التجارية، وتمويل في بيئة مرنة وداعمة (Hutabarat & Pandin, 2014, p. 374).

أما بالرجوع إلى المشرع الجزائري فقد عرفها في المادة الثانية وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في تاريخ 25 فيفري 2003، والذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات بأنها: "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية" (المرسوم التنفيذي رقم 03-78، 2003، الصفحات 11-12).

وحسب المادة 26 من المرسوم السابق، تأخذ المشاتل الأشكال التالية (المرسوم التنفيذي رقم 03-78، 2003، صفحة 26):

- **المحضنة:** هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الخدمات.
- **ورشة الربط:** هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات:** هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث، كما يمكن إنشاء مشاتل مؤسسات أيضا في شكل شركة ذات أسهم تخضع للقانون التجاري.

والملاحظ من هذا التعريف أن المشرع الجزائري اعتبر حاضنات الأعمال (المحضنة) نوع من أنواع المشاتل، يختص بدعم المستحدثين في مجال الصناعات والتجارة، إلا أنه تجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات، فلفظ "المحضنة" مستوحى من المعنى اللغوي "حضانة الأم لولدها"، فهي الحضانة التي تبدأ قبل الولادة وتستمر إلى مرحلة الاعتماد على الذات، مثلما هو الحال بالنسبة لحاضنات الأعمال، التي توفر الدعم والرعاية للمؤسسات المحتضنة قبل انطلاقها، ويستمر عادة مدة ثلاثة سنوات إلى غاية تمكن المؤسسة من الاعتماد على نفسها في إدارة وتسيير شؤونها.

أما لفظ المشتلة فهو أيضا مستوحى من المعنى اللغوي "مشتلة النبات"، أي المكان الذي توضع فيه النبتة بعد نموها الأولي

### 2.1.2. أنواع حاضنات الأعمال:

تعمل الحاضنات باختلاف أنواعها وتخصصها على ترسيخ صورة ذهنية للنجاح أمام صاحب المشروع الناشئ، من خلال توفير مختلف أنواع الدعم لزيادة معدلات الأداء وتحقيق النجاح للمشاريع الملتحقة بها، والقضاء على المشاكل التي قد تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها، ومن بين أنواع حاضنات الأعمال نجد (رجب، زروقي، و يحي باي، 2020، الصفحات 24-25؛ بن نعمان، 2016، الصفحات 497-498؛ ميسر، 2004، صفحة 43):

- **حاضنة الأعمال المحلية:** تنشأ بمبادرة محلية عمومية غالبا، وتعتمد في بداية نشأتها على التمويل العمومي المحلي بشكل كبير، تهدف أساساً إلى تنمية وتنشيط الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال تسهيل إنشاء مؤسسات وخلق مناصب شغل، إضافة إلى استقبال المؤسسات الأجنبية، ومساعدتها على التكيّف والاستقرار، وربطها بعلاقات مع الشركاء المحليين.
- **حاضنة الأعمال الإقليمية:** هذا النوع من الحاضنات يخدم منطقة جغرافية معيّنة بهدف تنميتها، وذلك من خلال استخدام الموارد المحلية من الخامات والخدمات، واستثمار الطاقات الشبابية العاطلة في تلك المنطقة.
- **حاضنة الأعمال الدولية:** تركز على التعاون الدولي المالي والتكنولوجي (استقطاب رأس المال الأجنبي، وتسهيل نقل التقنية ذات الجودة)، بهدف تأهيل الشركات القومية والمحلية من خلال الشركات الدولية، ودفعها للتوسع اتجاه الأسواق الخارجية (Blackburne & Buckley, 2017, p. 2).

- **حاضنة الأعمال العامة (غير التقنية):** وهي تلك الحاضنة التي تتعامل مع المشاريع الصغيرة ذات التخصصات المختلفة في كل المجالات الإنتاجية والصناعية والخدماتية، دون تحديد مستوى تكنولوجي لهذه المشاريع، حيث تركز غالبا على جذب المشاريع الزراعية أو ذات المهارات الحرفية المتميزة أو الصناعات الهندسية الخفيفة، من أجل توجيهها نحو الأسواق الإقليمية بدرجة أولى.
- **حاضنة الأعمال التقنية:** هي حاضنات تكنولوجية ذات وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي، التي تقام داخل الجامعات ومراكز الأبحاث، تهدف إلى استثمار تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة مع امتلاكها لمعدات وأجهزة متطورة، وأيضا الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشاريع ناجحة.
- **حاضنة الأعمال الصناعية:** تُقام داخل منطقة صناعية معيّنة بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات والخدمات المساندة، حيث يتم تبادل المنافع بين المصانع الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة المنتسبة للحاضنة.
- **حاضنة الأعمال المفتوحة (بدون جدران):** تقام في أماكن التجمعات الصناعية لتعمل كمركز متكامل لخدمة ودعم المشاريع المحيطة، حيث تقوم بكافة أنشطة الحاضنات التقليدية من حيث العمل كجهة وسيطة بين المشاريع، والمراكز البحثية والجامعات، ومعامل البحث، كما تعمل على توفير الدعم التسويقي والإداري والفني، وتقديم الاستشارات اللازمة لنمو المشاريع.
- **حاضنة الأعمال المستقلة (الخاصة):** يُنشئها مستثمرون خواص، تهدف إلى الربح، وتسيَّر من قبل أفراد لديهم خبرة في مجال الأعمال ورأس المال، حيث يستخدمون خبرتهم وعلاقاتهم ووقتهم لمساعدة أفراد آخرين جدد في مجال الأعمال (Grimaldi & Grandi, 2005, p. 113).

إضافة إلى الحاضنات السابقة، هناك أنواع أخرى كحاضنات الأنترنيت، الحاضنات المكتبية، حاضنات متخصصة في مجالات تصنيعية وإنتاجية وخدمية متنوعة، حاضنات قطاع محدد، حاضنات بحثية.

### 3.1.2. مراحل احتضان المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تتم رعاية ومتابعة المشاريع المصغرة والمتوسطة المحتضنة، عبر سلسلة من المراحل، يمكن إيجازها كالآتي (رجب، زروقي، و يحي باي، 2020، صفحة 25؛ قرود و كزيز، 2018، الصفحات 75-76):

1) **مرحلة الدراسة الابتدائية والتخطيط:** تمثل هذه المرحلة نقطة الانطلاق، حيث أنه من خلال المقابلات الشخصية بين المؤسسة الحاضنة والمستثمرين المتقدمين لإنشاء مشاريعهم الجديدة، يتم التحقق وفحص المستفيد من حيث (Aerts, Matthyssens, & Vandenbempt, 2007, p. 256):
   - جدّية صاحب المشروع، ومدى تطابق معايير وشروط الاختيار على المستثمرين المستفيدين ومشاريعهم، والقيمة المضافة التي يجب على عليهم تقديمها للحاضنة؛
   - طبيعة ونوعية الخدمات التي يحتاجها المشروع من المؤسسة الحاضنة، وقدرة هذه الأخيرة على الالتزام بها وتوفيرها؛
   - قدرة فريق العمل المقترح على إدارة المشروع الجديد.
2) **مرحلة إعداد خطة المشروع الجديد:** كمرحلة ثانية وعلى ضوء نتائج المقابلة الشخصية التي تم التوصل إليها في المرحلة الأولى أثناء إعداد دراسة جدوى المشروع من الناحية الفنية والاقتصادية والتسويقية، يقوم المستثمر المستفيد بإعداد خطة المشروع الخاص به.
3) **مرحلة تبني المشروع من طرف حاضنة الأعمال وبدء النشاط:** في هذه المرحلة يتم التعاقد مع المستثمر صاحب المؤسسة الجديدة، ويتم ضمّه للمؤسسة الحاضنة، ويخصص له مكان مناسب وفقا لخطته.
4) **مرحلة تطوير ومتابعة نمو المشروع الجديد:** يتم خلال هذه المرحلة متابعة أداء المؤسسة الجديدة المحتضنة، ومرافقتها من أجل معاونتها على تحقيق معدلات نمو عالية، من خلال المساعدات الاستشارية من الأجهزة الفنية المتخصصة للمؤسسة الحاضنة، علاوة على المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية التي تتم من قبل المؤسسة الحاضنة.

5) **مرحلة التخرج من المؤسسة الحاضنة:** تعد المرحلة النهائية بالنسبة للمشروع داخل حاضنة الأعمال، وتكون عادة بعد فترة زمنية تتراوح من سنتين (02) إلى ثلاث (03) سنوات من قبول المشروع، وذلك طبقاً لمعايير محددة للخروج، حيث يتوقع أن يكون المشروع قد حقّق قدرا من النمو والنجاح، وأصبح قادراً على متابعة نشاطه بمعزل عن المؤسسة الحاضنة.

**2.2. مكانة ودور حاضنات الأعمال/مراكز تسهيل المؤسسات في بعث ومرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

تعد تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال متأخرة نوعا ما مقارنة بالدول النامية والدول العربية خصوصا، حيث لم يتم صدور أي نص قانوني ينظم نشاط الحاضنات إلى غاية سنة 2003، باستثناء القانون رقم 188/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في سنة 2001، والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات، كما يمكن أن نلاحظ أن المشرع الجزائري قد أخذ بمفهوم مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، في حين تقتصر المحضنة كشكل من أشكال المشاتل على دعم ومساعدة المشاريع القائمة على تقديم الخدمات فقط، بينما يشمل مفهوم الحاضنات في الدول المتقدمة والنامية كل أنواع المشاريع وخصوصا المشاريع القائمة على المبادرات التكنولوجية المتميزة.

**1.2.2. المشاريع الصغيرة والمتوسطة المُرافَقَة والمنجزة المتعلقة بمراكز التسهيل في الجزائر:**

فيما يخص مراكز التسهيل، وتنفيذا لأحكام المرسومين التنفيذيين (المرسوم التنفيذي رقم 03-386، والمرسوم التنفيذي رقم 03 - 388) المؤرخين في 30 أكتوبر 2003، المتعلقين بإنشاء ورشات ربط ومراكز التسهيل، فقد أنشأت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية 14 مركز تسهيل لمرحلة أولى على مستوى 14 ولاية وهي: الجزائر العاصمة، بومرداس، تيبازة، البليدة، الشلف، وهران، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة، الوادي، جيجل، الأغواط، سيدي بلعباس، غرداية، ثم في مرحلة ثانية تم إنشاء 13 مركز تسهيل، ليبلغ العدد الإجمالي للمراكز 27 مركزاً (الجريدة الرسمية الجزائري، 2003، الصفحات 18-21). والجدول الموالي يوضح تطور عدد مراكز تسهيل المؤسسات خلال الفترة (2011-2021)، إضافة إلى عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المرافقة والمنشأة، وكذا عدد مناصب الشغل المستحدثة.

**جدول رقم (06): المشاريع الصغيرة والمتوسطة المُرافقة والمنجزة من طرف مراكز التسهيل في الجزائر وعدد المناصب المستحدثة خلال الفترة (2011-2021).**

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021* | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد مراكز تسهيل المؤسسات | 10 | 12 | 15 | 15 | 16 | 21 | 26 | 26 | 27 | 28 | 28 | - |
| المشاريع المرافقة | 742 | 2050 | 1455 | 1735 | 1550 | 1256 | 1152 | 863 | 711 | 321 | 182 | **12017** |
| المؤسسات الجديدة | 109 | 587 | 366 | 675 | 957 | 148 | 212 | 863 | 185 | 75 | 33 | **4210** |
| مناصب الشغل المستحدثة | 360 | 1546 | 2190 | 3128 | 3418 | 4315 | 2290 | 3477 | 1663 | 432 | 215 | **23034** |

*: السداسي الأول من عام 2021.

**Source** : (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2011-2021).

من الجدول أعلاه نلاحظ أنّ عدد مراكز التسهيل في تزايد مستمر من سنة لأخرى ليبلغ عددها الإجمالي 28 مركزاً سنة 2021، حيث قدر عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المرافَقَة خلال الفترة المدروسة 12017 مشروعاً ناشئاً، حيث تمخض من عملية المرافَقَة خلق 4210 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة، وأيضا خلق أكثر من 23034 منصب شغل جديد؛ وعن القطاعات التي تم في إطارها خلق هذه المراكز لمؤسسات جديدة فيترأسها قطاع الخدمات، يليه قطاع الصناعة، ثم قطاع الصناعات التقليدية والحرف، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية، ثم قطاع التجارة، وفي الأخير بعض القطاعات الأخرى ولكن بنسب ضئيلة جداً.

إنّ عدد المشاريع المتوسطة والصغيرة الجديدة تعتبر صناعاتها مصادر للتنويع الاقتصادي وتساهم في دعم صادرات الدولة، وسد حاجيات الأفراد من الطلب المحلي؛ كما أنّ زيادة عدد الحاضنات ومراكز التسهيل يسهم بشكل كبير في دعمها ونموها، الأمر الذي يسهل من عملية تصدير إنتاج المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة نحو الخارج، والرفع من جودته لينافس المنتجات العالمية.

أضف إلى ذلك، أغلب صناعات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة صناعات تحويلية أو خفيفة (مثل: الصناعات الغذائية، الصناعات النسيجية، الصناعات الحرفية، ... الخ)، تعتمد بشكل كبير على اليد العاملة البسيطة، مما يساعد على امتصاص البطالة والحد منها.

**2.2.2. المشاريع المُحتضنة والمنجزة المتعلقة بـ مشاتل المؤسسات/حاضنات الأعمال في الجزائر:**

تجسّد مشروع إقامة مشاتل ومحاضن المؤسسات في الجزائر بصدور المرسومين التنفيذيين رقم 03-370 و 03-384 المؤرخين في 30 أكتوبر 2003، المتعلقين بإنشاء مشاتل المؤسسات، حيث سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بموجبهما إلى إنشاء 11 حاضنة أعمال في كل من الولايات التالية (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2003، الصفحات 11-17): تلمسان، سطيف، عنابة، قسنطينة، وهران، الوادي، تيزي وزو، الجزائر العاصمة، بالإضافة إلى 04 ورشات ربط في كل من الجزائر العاصمة، سطيف، قسنطينة، وهران وفي إطار البرنامج التكميلي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم تخصيص مبلغ 04 مليار دينار لدعم قطاع النمو خلال الفترة الممتدة من (2005-2009)، حيث كان مبرمجاً زيادة عدد المحاضن ليبلغ 20 حاضنة مستقبلاً. والجدول الموالي يوضح تطور عدد مشاتل المؤسسات/حاضنات الأعمال خلال الفترة (2011-2021)، إضافة إلى عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحتضنة والمنشأة، وكذا عدد مناصب الشغل المستحدثة:

**جدول رقم (07): المشاريع الصغيرة والمتوسطة المُحتضنة والمنجزة من طرف حاضنات الأعمال في الجزائر وعدد مناصب الشغل المُستحدثة خلال الفترة (2011-2021).**

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021* | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد حاضنات الأعمال | 4 | 4 | 4 | 13 | 13 | 16 | 16 | 16 | 17 | 17 | 17 | - |
| المشاريع المحتضنة | 33 | 29 | 37 | 134 | 135 | 158 | 161 | 186 | 152 | 79 | 69 | **1173** |
| المؤسسات الجديدة | 19 | 28 | 37 | 104 | 84 | 70 | 83 | 93 | 61 | 41 | 30 | **650** |
| مناصب الشغل المستحدثة | 68 | 363 | 375 | 1025 | 397 | 576 | 546 | 539 | 463 | 169 | 106 | **4627** |

*: السداسي الأول من عام 2021.

**Source** : (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2011-2021)

من الجدول أعلاه نلاحظ أنّ عدد حاضنات الأعمال في تزايد مستمر من سنة لأخرى ليبلغ عددها الإجمالي 17 حاضنة سنة 2021، حيث قدر عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحتضَنَة خلال الفترة المدروسة 1173 مشروعاً ناشئاً، حيث تمخض من عملية الاحتضان خلق 650 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة، وأيضا خلق أكثر من 4627 منصب شغل جديد؛ وعن القطاعات التي تم في إطارها خلق هذه الحاضنات لاحتضان المؤسسات الناشئة فيترأسها قطاع الخدمات، يليه قطاع الصناعة، ثم قطاع الأغذية، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية، وأدرجت إليه بداية من سنة 2016 كل من قطاع السياحة، التكنولوجيا، البيئة والطاقة، وبعض القطاعات الأخرى ولكن بنسب ضئيلة جداً.

هذا كله، قصد بعث التنمية الإقليمية عبر كامل التراب الوطني، مع مراعاة اختلاف خصائص ومميزات كل منطقة عن غيرها، وفتح عدة خيارات للمستثمرين عند اختيار المكان المناسب لسير نشاط هذه المؤسسات، وخلق المنفعة الاقتصادية.

**3. إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع وترقية الاقتصاد الوطني الجزائري:**

**1.3. إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنويع الاقتصادي وترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر:**

تمثل تنمية الصادرات قضية معظم الدول النامية التي تعاني عجزاً كبيراً ومتزايداً في ميزان مدفوعاتها، وبصفة خاصة في الميزان التجاري، نظراً لكون التصدير ظلَّ حكراً لمدة طويلة على المؤسسات الكبيرة، والجزائر لم تنتبه إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر إلا بشكل متأخر، وذلك تزامناً مع نهاية الثمانينات وصدور أول قانون يكرس مبدأ الخصخصة (القانون

التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية رقم 88-01)، ليليه عدة قوانين لعل أهمها القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتُعدّ منتجات قطاع المحروقات أهم الصادرات الأساسية للجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بنسبة تقدر بحوالي 97% من القيمة الإجمالية للصادرات، أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة، بنسبة لا تتعدى 3% من القيمة الاجمالية للصادرات، والتي تساهم في قيمتها مختلف المنتجات المصنعة والمسوقة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والجدول الموالي يعرض إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حصة الصادرات والواردات خارج المحروقات خلال الفترة (2019-2021):

**جدول رقم (08): إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حصة الصادرات والواردات خارج المحروقات خلال الفترة (2019-2021).**

| البيان | الواردات | | | | | | الصادرات | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2019 | % | 2020 | % | *2021 | % | 2019 | % | 2020 | % | *2021 | % |
| السلع الغذائية | 8072.3 | 19.25 | 8094.9 | 23.5 | 4794.5 | 25.5 | 407.86 | 1.14 | 442.6 | 1.86 | 286.02 | 1.75 |
| منتجات الطاقة والدهون | 1436.2 | 3.42 | 915.35 | 2.66 | 300.76 | 1.6 | 33243 | 92.8 | 21541 | 90.5 | 14332 | 87.6 |
| المنتجات الخامة | 2012.2 | 4.8 | 2299.4 | 6.69 | 1643.3 | 8.75 | 95.95 | 0.27 | 71.52 | 0.3 | 77.63 | 0.47 |
| المنتجات نصف المصنعة | 10297.5 | 24.5 | 7967.6 | 23.2 | 3729.2 | 19.9 | 1956.9 | 5.46 | 1611.2 | 6.77 | 1604.7 | 9.81 |
| سلع التجهيز الزراعي | 457.7 | 1.09 | 205.94 | 0.6 | 150.12 | 0.8 | 0.25 | 0.0 | 0.32 | 0.0 | 0.44 | 0.0 |
| سلع التجهيز الصناعي | 13202.4 | 31.5 | 9157.7 | 26.6 | 5194.8 | 27.7 | 82.97 | 0.23 | 90.81 | 0.38 | 25.2 | 0.15 |
| السلع الاستهلاكية غير الغذائية | 6455.8 | 15.4 | 5750.7 | 16.7 | 2967 | 15.8 | 36.42 | 0.1 | 39.1 | 0.16 | 31.83 | 0.19 |
| المجموع | 41934.1 | 100 | 34364.6 | 100 | 18779.7 | 100 | 35823.5 | 100 | 23796.6 | 100 | 16358 | 100 |

*: السداسي الأول من عام 2021. الوحدة: مليون دولار أمريكي.

**Source** : (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2011-2021).

ولتوضيح نتائج الجدول أكثر، ومعرفة تطور الميزان التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات) للمنتجات المستوردة والمصدّرة خارج قطاع المحروقات من قِبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم ترجمة البيانات الجدولية في الشكل البياني الموالي:

**الشكل (03): إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حصة الصادرات والواردات خارج المحروقات خلال الفترة (2019-2021).**

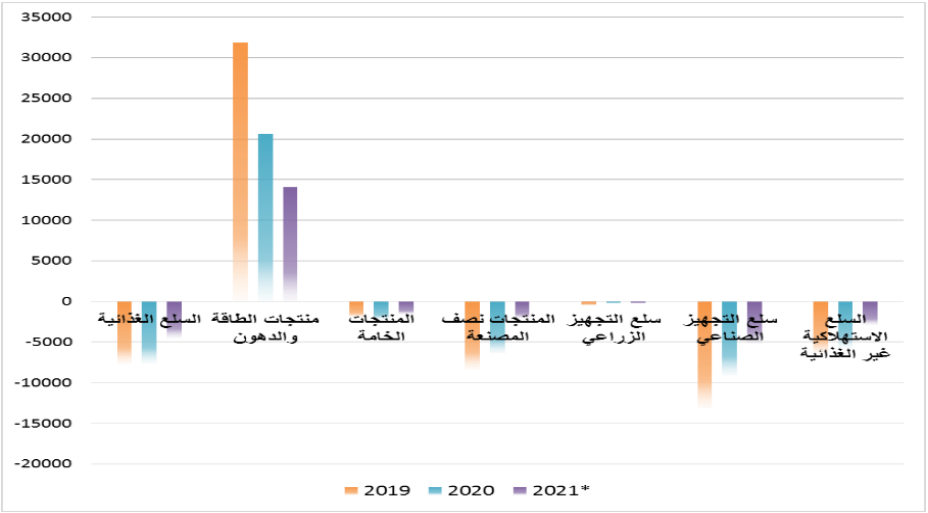


**المصدر**: بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (08).

بقراءة نتائج كل من الجدول رقم (08) والشكل رقم (03) يمكن القول أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم أنّها تساهم نوعاً ما في جلب العملة الصعبة من خلال إنتاج وتسويق مجموعة من المنتجات (قيمة الصادرات للسداسي الأول من عام 2021 فاقت 16 مليار دولار)، إلا أنّ هذه القيمة لا تتعدى نسبة 2.93% من إجمالي الصادرات، هذا ما يدل على أنّ الصادرات خارج قطاع المحروقات دون

المستوى المطلوب، حيث أنه مقارنة مع الواردات -خلال الفترة 2021/2019- يتبيّن ارتفاع حجم هذه الأخيرة ما سبب عجزاً متفاوتاً في الميزان التجاري في أغلب المنتجات المستوردة (ما يلفت الانتباه أنّ هذا العجز أخذ في التقلص من سنة لأخرى، وهذه نقطة إيجابية)، باستثناء منتجات الطاقة والدهون والتي سجلت فائضاً معتبراً في الميزان التجاري (إلا أنّ هذا الفائض شهد انخفاضاً مستمراً من سنة لأخرى، وهذه نقطة سلبية).

هذا ما يؤكد ضعف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات، وعليه وجب تكثيف مختلف الجهود لترقية مجال التصدير خارج قطاع المحروقات والخروج من تبعية الريع، وذلك من خلال وضع برامج واستراتيجيات جديدة كفيلة بالنهوض بهذا القطاع، مما يُسهِم في التنويع الاقتصادي ودفع عجلة التنمية، للخروج من مخاوف تذبذبات وصدمات أسعار النفط، التي تؤثر بشكل كبير على حجم العائدات بالعملة الصعبة واقتصاد البلاد ككل.

### 2.3. إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر:

تظهر أهمية قطاع الصناعة التقليدية في أهمية الحرف في الإنتاج القومي والرفع من الناتج الداخلي الخام، كما تعتبر الحرف ركيزة حيوية للقطاع السياحي حيث تعمل على تدعيمه وترقيته، فهي تمثل 10% من إيرادات السياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة، فالسائح يبحث دائما على أخذ منتج تذكاري يعكس ثقافة البلد المضيف له، حتى يعبر عن المنطقة التي زارها (سويتم، 2018، صفحة 271).

وفي هذا الشأن تسعى الجزائر من أجل ترقية السياحة إلى دعم الصناعات التقليدية وإنشاء التعاونيات والمؤسسات ذات الاختصاص، وأيضا تشجيع الأنشطة الحرفية الفردية، واستحداث مناصب الشغل الجديدة؛ وهذه الصناعات في الأغلب يتم الاستثمار فيها من خلال مؤسسات صغيرة جدا أو صغيرة ومتوسطة، حيث أنها تحتاج بدرجة أولى لليد العاملة الماهرة، إضافة إلى آلات وتجهيزات بسيطة ورخيصة الثمن، ولا تحتاج إلى رأسمال كبير لإنشائها. وفيما سيأتي عرض لتطور الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر خلال الفترة (2012-2020):

**جدول رقم (09): تطور الإنشاء السنوي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب ميادين النشاط وطرق الممارسة ومناصب الشغل المستحدثة في الصناعة التقليدية في الجزائر خلال الفترة (2012-2020).**

| الفترات | الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية | | | الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد | | | الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | **الإنشاء الخام للأنشطة** | **عدد الأنشطة الحرفية** | **الوظائف المستحدثة** | **الإنشاء الخام للأنشطة** | **عدد الأنشطة الحرفية** | **الوظائف المستحدثة** | **الإنشاء الخام للأنشطة** | **عدد الأنشطة الحرفية** | **الوظائف المستحدثة** |
| 2012 | 51676 | 12906 | 47768 | 68657 | 7323 | 18338 | 138401 | 20489 | 38946 |
| 2013 | 74559 | 19883 | 73567 | 75518 | 6861 | 17152 | 163333 | 24932 | 47371 |
| 2014 | 102971 | 32871 | 121622 | 80061 | 7136 | 17840 | 190146 | 25667 | 48767 |
| 2015 | 124030 | 21059 | 77932 | 85963 | 5902 | 14763 | 216607 | 26461 | 50276 |
| 2016 | 136160 | 12073 | 44670 | 91014 | 5066 | 12665 | 235800 | 19304 | 36677 |
| 2017 | 143831 | 7665 | 28360 | 95204 | 4182 | 10455 | 248399 | 12587 | 23915 |
| 2018 | - | 8999 | 33296 | - | 4433 | 11082 | - | 13646 | 25927 |
| 2019 | 173393 | 11670 | 23421 | 107275 | 6232 | 6970 | 289539 | 14449 | 16404 |
| 2020 | 177089 | 11469 | 30106 | 108742 | 4876 | 8300 | 294039 | 14651 | 20067 |

**عدد الأنشطة الحرفية:** (حرف فردية-تعاونيات -مؤسسات).

**المصدر:** (وزارة السياحة والصناعة التقليدية، 2012-2020).

من قراءة أرقام الجدول أعلاه يتبيّن لنا التوجه التدريجي للمستثمرين في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالصناعات التقليدية والحرف، وذلك في مختلف ميادين الصناعات التقليدية (الفنية، الحرفية لإنتاج المواد، الحرفية للخدمات)، حيث قدّر عددها عام 2020 بـ

579870 مؤسسة حرفية في مختلف الميادين، وهذا ما ساهم بشكل كبير في استحداث عدد معتبر من وظائف الشغل وامتصاص شريحة معتبرة من الحرفيين البطالين، فاقت في مجملها 58473 منصب شغل جديد.

إلا أنّه رغم ذلك، يتّضح التراجع المستمر في الاهتمام بالصناعات التقليدية في الجزائر لاسيما بعد سنة 2014، وهذا في الميدانين الحرفيين التاليين (الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية، الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد)، وبعد سنة 2015 في الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات، ونفس القول بالنسبة للوظائف المستحدثة.

وهذا ما يقودنا للقول، أنَّه رغم الدور المهم لقطاع الصناعات التقليدية في تنشيط السياحة، فإن واقعه في الجزائر يعاني العديد من المشاكل المتراكمة والصعوبات التي عمقت مشكلته وحالت دون تطوره (مثل: مشكلة العقار الصناعي، مشكل تمويل الصناعات الحرفية، مشكل تسويق المنتج الحرفي، ... الخ)، مما انجر عنه عزوف الجزائريين وذوي الاختصاص تدريجيا عن امتهان الأنشطة الحرفية التقليدية.

### 3.3. إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل في الجزائر:

تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مساهمة فعّالة في حل مشكلة البطالة وامتصاصها، والحد من الفقر وآثاره السيئة، وذلك من خلال خلق فرص العمل واستحداث وظائف الشغل الجديدة، مما يساهم في إشباع حاجات المجتمع الجزائري، ناهيك عن إمداد الشركات الكبيرة بالعديد من السلع والخدمات ضمن سلاسل التوريد. والجدول الموالي يعرض عدد مناصب الشغل المستحدثة في المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة المصرح بها حسب قطاعات النشاط في الجزائر خلال الفترة (2011-2021):

**جدول رقم (10): عدد مناصب الشغل المستحدثة في المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة المصرح بها حسب قطاعات النشاط في الجزائر خلال الفترة (2011-2021).**

| البيان | الزراعة | البناء والأشغال العمومية | الصناعة | الصحة | النقل | السياحة | الخدمات | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2011 | 33691 | 26499 | 35211 | 1208 | 18900 | 14291 | 10310 | **140110** |
| 2012 | 1108 | 26965 | 31482 | 2615 | 14368 | 6072 | 8325 | **90935** |
| 2013 | 25083 | 191646 | 1091878 | 14587 | 105392 | 138692 | 148857 | **1716135** |
| 2014 | 26270 | 194446 | 1507381 | 17613 | 175135 | 110639 | 104905 | **2192530** |
| 2015 | 53498 | 126371 | 755397 | 30489 | 174327 | 139180 | 194152 | **1473414** |
| 2016 | 3646 | 15204 | 94134 | 3981 | 13683 | 15647 | 18119 | **164414** |
| 2017 | 4770 | 12600 | 103609 | 4998 | 5762 | 21227 | 14652 | **167618** |
| 2018 | 9292 | 12300 | 91722 | 4814 | 132 | 17407 | 7377 | **143044** |
| 2019 | 2574 | 7940 | 49698 | 2923 | 640 | 8151 | 5463 | **77389** |
| 2020 | 56905 | 238368 | 560065 | 28785 | 141514 | 74190 | 123638 | **1223465** |
| *2021 | 57812 | 241162 | 574773 | 30324 | 141599 | 76921 | 125399 | **1247990** |
| المجموع | **274649** | **1093501** | **4895350** | **142337** | **791452** | **622417** | **761197** | **8637044** |

*: السداسي الأول من عام 2021.

**Source** : (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2011-2021).

ولتوضيح نتائج الجدول أكثر، تم ترجمة البيانات الجدولية في الشكل البياني الموالي:

**الشكل (04): عدد مناصب الشغل المستحدثة في المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة المصرح بها حسب قطاعات النشاط في الجزائر خلال الفترة (2011-2021).**

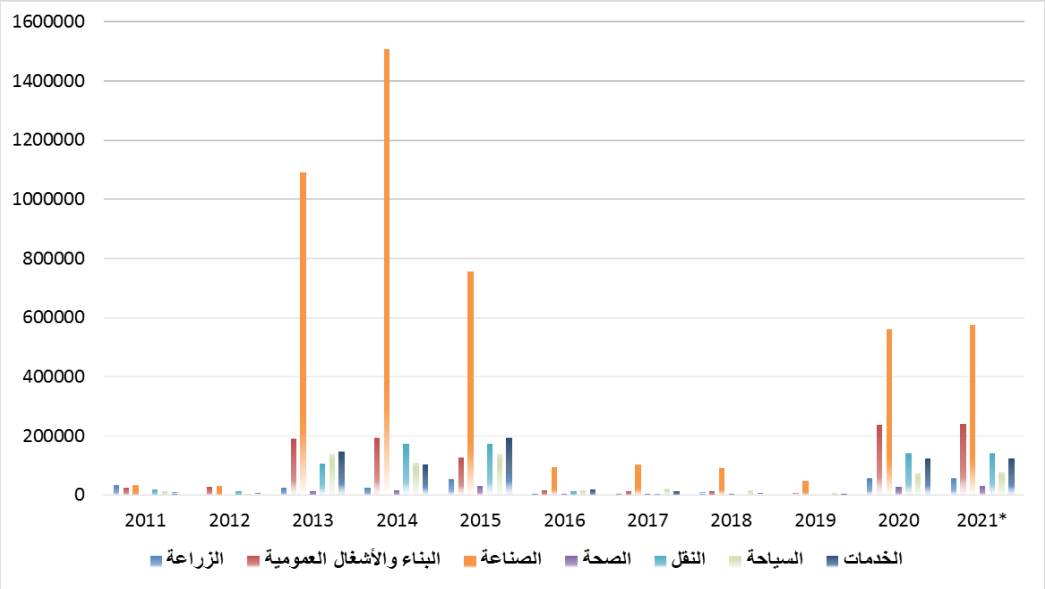


**المصدر**: بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (10).

من الجدول رقم (10) والشكل رقم (04) وبتحليل الأرقام يتبيّن أنّ قطاع الصناعة يأتي في المرتبة الأولى من حيث توفير مناصب الشغل، يليه بنسبة متوسطة كل من القطاعات البناء والأشغال العمومية، النقل، الخدمات، والسياحة، ليأتي في المرتبة الأخيرة كل من قطاعي الزراعة والصحة.

واستنادًا لذلك، يتجلى لنا مدى الإسهام الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل، حيث تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية المستحدثة لمناصب الشغل الجديدة، مما يعمل على امتصاص البطالة والحد منها، وهذا راجع لاعتماد صناعاتها على اليد العاملة البسيطة وعدم تركيزها على التكنولوجيا المتطورة لارتفاع ثمنها، وهذا ما يفسر التطور الملحوظ خلال الفترة المدروسة لنسبة زيادة التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة بعد إنشاء الهيئات والأجهزة المساعدة على دعم الفئات العاطلة عن العمل وإدماجها في مناصب الشغل.

**الخلاصة:**

في ختام هذه الدراسة تبيّن أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت اليوم القطاع المحوري في أي اقتصاد، ما جعل مختلف دول العالم تولي اهتماماً متزايداً بهذا النوع من المؤسسات، وتضع خططا لتطويرها وترقيتها عن طريق دراسة مختلف وظائفها ومحاولة تأهيلها وتقويتها؛ فعملت على استحداث هياكل دعم تمثلت في حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل، كونها تساهم بدرجة كبيرة في ترجمة الأفكار الريادية إلى منتجات قابلة للتسويق على أرض الواقع، عن طريق مساهمتها الفعالة في هدم الهوة وبناء جسور التعاون بين مراكز البحث من جهة، وعالم الصناعة من جهة أخرى بتقديمها حزمة متكاملة من خدمات الدعم.

إلا أنه وبالرغم من هذه الجهود، لا يزال كل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال في الجزائر خطوة لم يتم جني ثمارها بعد، نظرا لحداثة التجربة وعدم إدراك المسؤولين وعدم جديتهم؛ ولهذا وجب على الجزائر الاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال سواء التجارب الدولية أو العربية.

وبعد استعراض واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وأيضا مكانة حاضنات الأعمال/مراكز التسهيل ومدى إسهامها في دعمها، هذا كله من أجل مرافقتها والنهوض بها لتكون قوةً اقتصادية لها دور فعّال في تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته، من أجل دفع عجلة التنمية بالبلاد. خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- رغم اختلاف التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك إجماعا على الأهمية البالغة لهذا النوع من المؤسسات، استنادًا إلى الدور الذي تقوم به في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وترقية الاقتصاد الوطني ككل، من خلال المساهمة في زيادة الناتج الداخلي الخام، استحداث مناصب الشغل، ...الخ؛
- تعتبر التجربة الجزائرية في مجال حاضنات الأعمال ومراكز تسهيل المؤسسات تجربة فتيَّة (كانت بدايتها خلال سنة 2003)، وعليه فهي تحتاج إلى المزيد من الدعم والاهتمام، لكي تلعب دورها في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحتضنة و/أو المرافَقَة؛
- تقف العديد من العراقيل حاجزاً أمام تطوير نشاط حاضنات الأعمال/مراكز التسهيل في الجزائر، إذ تعدّ البيروقراطية وضعف النظام المالي والمصرفي من أهم العوائق التي تكبح تنمية وتطوير الفكر الاستثماري بالبلد، وهذا ما أخَّر ظهور حاضنات الأعمال (أو ما يعبر عنه بمشاتل المؤسسات)؛
- تتوقف القيمة المضافة الحقيقية التي تجلبها الحاضنات للمؤسسات المنتسبة لها على نوعية خدمات الدعم والاستشارة المقدمة، وهناك أربعة مجالات يجب أن تكون متطورة لإرضاء المؤسسات المنتسبة أكثر وهي: تدريب أصحاب المؤسسات، نوعية الاستشارة المقدمة لهم، طرق وسهولة الوصول إلى التمويل والدعم التكنولوجي، وهذا ما تفتقر إليه معظم الحاضنات/مراكز التسهيل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- إنَّ نجاح الحاضنة يقاس بعدد المؤسسات الجديدة المنبثقة منها خلال فترة محددة، والتي تستمر في التطور بعد التخرج، وبما تحققه من تشجيع للمبادرات وتنمية روح المخاطرة وخلق فرص عمل جديدة، مع اجتذاب الصناعات المطلوبة وما ينتج عنه من أرباح مقبولة لمالكيها وعوائد إضافية للحكومة، وبالرجوع إلى الجزائر نجد أنّ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة قليلٌ، كما أنّ أغلبها تعاني من الفشل بعد مرحلة التخرّج من الحاضنة.

تبعا للنتائج التي تمَّ التوصل إليها، تقترح هذه الدراسة ما يلي:

- لابدَّ على الجزائر السعي نحو تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتركيز على الطرق الابتكارية لتنمية روح الريادة، حيث أن المهارات الريادية لا تزال غير مستغلة، بينما تنتشر ذهنية التعويل على اقتصاد الريع والاستثمار سريع المردود؛
- تشجيع بروز محيط اقتصادي، تقني، علمي، وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم؛
- ترقية تصدير المنتجات والخدمات الموفَّرَة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- العمل على أن تكون حاضنات الأعمال/مراكز تسهيل المؤسسات محل مشاركة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، لأنَّ الدعم المعنوي والمادي المطلوب يصبح أيسر وأكثر فاعلية؛
- وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات/المشاريع لاحتضانها، تتناسب مع الظروف المحلية ومراعاة الجدوى الاقتصادية، وإمكانات توسعها المستقبلية بما في ذلك زيادة القيمة المضافة المحلية، وتحسين القدرة على التصدير، وتحقيق فرص أكبر للعمالة، والتطوير والتحديث ومراعاة الظروف البيئية؛
- يجب أن تتوافق الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الحاضنة/مركز التسهيل مع الاحتياجات الحقيقية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما أن اختيار موقع المشروع له دورًا هامًا في نجاح الحاضنة، بحيث يجب أن تكون قريبة من مجتمع الأعمال والجامعات ومراكز البحوث، وبالمنطقة التي تتوفر على الهياكل القاعدية من طرقات، ووسائل النقل، والخطوط الهاتفية، ... وغيرها؛
- تبنِّي سياسة فاعلة لدعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نظراً لما لها من دور في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال إيجاد وبعث آليات ومتطلبات لتحويل الأفكار إلى مشاريع منتجة، والبحث في كيفية بناء وتفعيل منظومة وطنية متكاملة، لاكتشاف وتبني العناصر الريادية وتمكينها من تحمل مهام وأعباء التنمية في المستقبل.

**الإحالات والمراجع:**


Aerts, K., Matthyssens, P., & Vandenbempt, K. (2007). Critical role and screening practices of European business incubators. *Technovation, 27*(5), 254-267.

Albort-Morant, G., & Ribeiro-Soriano, D. (2016). A bibliometric analysis of international impact of business incubators. *Journal of Business Research, 59*(5), 1775-1779.

Al-edenat, M., & Al hawamdeh, N. (2020). Revisiting the entrepreneurial ventures through the adoption of business incubators by higher education institutions. *The International Journal of Management Education*, 1-12.

Asai, Y. (2019). Why do small and medium enterprises demand property liability insurance? *Journal of Banking & Finance*(106), 298-304.

Blackburne, G. D., & Buckley, P. J. (2017). The international business incubator as a foreign market entry mode. *Long Range Planning*, 1-19. doi:https://doi.org/10.1016/j.lrp.2017.10.005

Chatterjee, S., & Kumar Kar, A. (2020). Why do small and medium enterprises use social media marketing and what is the impact: Empirical insights from India. *International Journal of Information Management*(53), 1-13. doi:https://doi.org/10.1016/j.ijinfomgt.2020.102103

Erdin, C., & Ozkaya, G. (2020). Contribution of small and medium enterprises to economic development and quality of life in Turkey. *Heliyon, 6*, 1-14. doi:https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2020.e03215

Grimaldi, R., & Grandi, A. (2005). Business incubators and new venture creation: an assessment of incubating models. *Technovation, 25*(2), 111-121. doi:doi:10.1016/S0166-4972(03)00076-2

Hutabarat, Z., & Pandin, M. (2014). Absorptive Capacity of Business Incubator for SME's Rural Community Located in Indonesia's Village. *Procedia Social and Behavioral Sciences, 115*, 373-377. doi:doi: 10.1016/j.sbspro.2014.02.443

Karadag, H. (2015). The Role and Challenges of Small and Medium-sized Enterprises (Smes) in Emerging Economies: An Analysis from Turkey. *Business and Management Studies, 1*(2), 179-188. doi:doi:10.11114/bms.v1i2.1049

Lukeš, M., Longo, C. M., & Zouhar, J. (2018). Do business incubators really enhance entrepreneurial growth? Evidence from a large sample of innovative Italian start-ups. *Technovation, xxx*(xxxx), 1-10. doi:https://doi.org/10.1016/j.technovation.2018.07.008

Manzoor, F., Wei, L., & Siraj, M. (2021). Small and medium-sized enterprises and economic growth in Pakistan: An ARDL bounds cointegration approach. *Heliyon, 7*(2), 1-8.

Ministère de l'Industrie et des Mines. (2011-2021). *Bulletins d'information statistique de la Petite et Moyenne Entreprise*. Algerie: Ministère de l'Industrie et des Mines. Consulté le 09 25, 2021, sur https://www.industrie.gov.dz/

Ndubisi, N. O., Zhai, X., & Lai, K. (2020). Small and medium manufacturing enterprises and Asia's sustainable economic development. *International Journal of Production Economics*, 1-20. doi:https://doi.org/10.1016/j.ijpe.2020.107971

Rojas, H., Arias, K. A., & Renteria, R. (2021). Service-oriented architecture design for small and medium enterprises with infrastructure and cost optimization. *Procedia Computer Science*(179), 488-497.

Shafi, M., Liu, J., & Ren, W. (2020). Impact of COVID-19 pandemic on micro, small, and medium-sized Enterprises operating in Pakistan. *Research in Globalization*(2), 1-14. doi:http://dx.doi.org/10.1016/j.resglo.2020.100018

إبراهيم أحمد وآخرون ميسر. (2004). *الأدوار الإستراتيجية المرتقبة لحاضنات الأعمال*. الموصل، العراق: مركز الدراسات الاقتصادية.

إسماعيل شعباني. (2008). ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في العالم. *بحوث الدورة الدولية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية*. الجزائر: جامعة فرحات عباس، سطيف.

الجريدة الرسمية الجزائري. (30 10، 2003). المراسيم التنفيذية رقم 03-386 و 03 -388، المتعلقين بإنشاء ورشات ربط ومراكز التسهيل. *(67)*.

الجريدة الرسمية الجزائرية. (30 10، 2003). المراسيم التنفيذية رقم 03-370 و 03-384 المتعلقة بإنشاء مشتلة المؤسسات. *(67)*. الجزائر.

القانون رقم 17-02. (10 01، 2017). القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *2*. الجزائر: جريدة رسمية جزائرية.

المرسوم التنفيذي رقم 03-78. (25 11، 2003). المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات. *المادة 2(العدد 67)*. الجزائر: الجريدة الرسمية الجزائرية.

بوخطة رقاني. (2013). *تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية، دراسة حالة بعض المؤسسات بورقلة*. الجزائر: مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

بوهزة محمد، و الطاهر بن يعقوب. (2003). تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – حالة المشروعات المحلية بسطيف. *الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية* (صفحة 26). الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف.

جمال بن نعمان. (2016). حاضنات الأعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: مع الإشارة إلى الإطار القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر. *أبعاد اقتصادية، 6*(2)، 483- 505.

جيلالي بوشرف، و فوزية بوخبزة. (2014). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني. *مجلة الاستراتيجية والتنمية*(6)، 170-202. تم الاسترداد من https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/276/4/6/7844

حسن عثمان عثمان. (2008). مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية. *ملتقى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية* (صفحة 60). الجزائر: جامعة فرحات عباس، سطيف.

علي قرود، و نسرين كزيز. (2018). دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع المقاولاتية المحلية. *مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة*(5)، 66-86.

فاتح خلاف. (2021). إلغاء قاعدة الشراكة الدنيا (51%-49%) في مجال الاستثمارات الأجنبية وفقا للقانون الجزائري. *مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، 6*(2)، 88-110.

فاطمة الزهراء مهديد، و حبيبة عامر. (2016). دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة*(3)، 40-71.

فاطمة سويتم. (2018). الصناعة التقليدية كمصدر لترقية السياحة والاستثمار السياحي: منطقة أهقار نموذجا. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 7*(5)، 263-278.

لطيفة رجب، رياض زروقي، و نجاة يحي باي. (2020). اعتماد حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخل أساسي لإنجاز مسار التنمية الاقتصادية للدولة. *مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، 4*(2)، 15-32.

ليلى بن كعكع. (2020). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الاقتصاد الوطني. *المجلة الجزائرية للموارد البشرية، 5*(2)، 31-54.

محمد ميسون القواسمة. (2010). *واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية*. فلسطين: رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الخليل.

مداس ,ح & .,كحلول ,ف .(2017) .استراتيجية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبرامج الراعية لها في الجزائر .*اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* .(pp. 1-23)الوادي -الجزائر :جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي.

مصطفى عبد الحميد أبو ناعم. (2002). *إدارة المشروعات الصغيرة* (الإصدار 1). القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

ناصر دادي عدون. (1998). *المؤسسة الاقتصادية موقعها في الاقتصاد، ط1، وظائفها وتسييرها*. الجزائر: دار المحمدية العامة.

هواري معراج. (2004). حاضنات الأعمال آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *الملتقى الوطني حول فرص الاستثمار بولاية غرداية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الواقع والتحديات* (صفحة 37). الجزائر: المعهد الوطني للتجارة، غرداية.

وزارة السياحة والصناعة التقليدية. (2012-2020). *إحصائيات السياحة والصناعة التقليدية*. تاريخ الاسترداد 25 11، 2020، من وزارة السياحة والصناعة التقليدية: www.mta.gov.dz